

- ٤٧ -

فأما عن الأمر فإنّ (لا) النافية بوجه عام لا تدخل عليه ، إذ إنه حينئذ يصبح فعلا مضارعا مجزوما بلا النافية قبله ، نحو العسبُ ولا تلعبُ ، وكذلك الحالُ في تلك الأفعال ، فالأمر من زال : زال فإذا أدخلنا (لا) قبل الأمر صار بمثابة نهى وصار الفعل بعدها مضارعا مجزوما بها كقول الشاعر :

صاحِ شمرًا ولا تزلْ ذاكَ العسبُ  
ت ، فنسيانهُ ضلالٌ مبينٌ (١)

أو تقيتُ نافيةً والفعلُ بعدها يكون مضارعا مرفوعا كقول  
الشاعر :

فقلتُ يمينُ اللهِ أبرحُ قاعسداً ولو قطعوا رأسي لذيكَ وأومأ لي (٢)  
أي لا أبرحُ ، وقوله سبحانه وتعالى " تَاللَّهِ تَفْتَوُ تَذَكَّرُ  
يوسفَ " (٣) أي لا تفتو . وأما (ما) النافية ، فهي لا تدخل  
على الأمر .

ولما كان المضارع يضرعُ اسمَ الفاعلِ جاز استعمالُ اسمِ  
الفاعلِ من هذه الأفعال كقول الشاعر :

- 
- (١) غيرُ معروفٍ قائله وهو من شواهد الأشموني : الشاهد رقم ١٧٢ .  
(٢) القائل امرؤ القيس من قصيدة أولها :  
أَلَا عِمٌّ صَبَاحًا أَيُّهَا الظُّلُّ البَالِي . وهل يَعِمُّ مَنْ كَانَ فِي العِمْرِ الخَالِي  
وهي في الديوان ص ١٥٨ ، ومختار الشعر الجاهلي ص ٣٤ .  
(٣) يوسف - ٨٥ .